

عثرات تشكيل الحكومة الأيرلندية بعد الانتخابات



الافت في التطور الذي أحدثته الانتخابات الأخيرة أن حزب «شين فين» أقرب إلى تأييد فكرة الخروج من منظومة القارة الأوروبية، إذ يعتمد سياسة نقدية حبال الاندماج الأوروبي، ويعارض الدور المهيمن للألمان وللأعضاء الكبار في الاتحاد، ويرى في هذا الدور محاولة لتخفيض مستوى السيادة الوطنية.

الراهن لهذين الحزبين، جعلهما يفارقان المنطق ويتجاهلان أنهما أصلا من الجذر الحزبي نفسه الذي لم يجد أمامه سوى العنف لتحقيق الاستقلال التام. ففي تجاهلهما لهذه الحقيقة، هما يؤسسان لخطاب انتخابي يتمثل في الإدانة الصريحة لـ «شين فين»، وهذا الذي جلب لهما الخسارة. ثم إن استيعاب القوميين اليساريين أو المائلين إلى اليسار، أمر فُتحت جدواه في اليونان التي استوعبت «سيريزا»، وفي إيطاليا مع «حركة خمس نجوم»، التي أدخلت إلى الحكومة. بل إن من يتمنى لليسار أن يزول، يرى فائدة كبيرة في استيعابه داخل الحياة السياسية والحكومة، لأن من شأن خطوة كهذه إضعاف اليسار بجزيرة وعوده الكبيرة، التي تصطدم في العادة مع الحقائق المالية وشروط البقاء في السلطة. لذا فإن «شين فين» في نظر معارضيه ينمو أكثر في فترات العواصف الثلجية التي تتخلل خطابه أثناءها وعود غير قابلة للتحقيق. وعليه فإن القائلين بهذا المنطق، ينضمون موضوعيا إلى مؤيدي «شين فين» الذين يرون من الواجب الأخلاقي والديمقراطي، استيعاب هذا الحزب القومي واليساري وليس استبعاده ومحاولة تهميشه.

ولدت في ديسمبر 1922 وأولدت الجمهورية عمليا في ديسمبر 1937. فالطعن في «شين فين» لغايات انتخابية، لم يعد منطقيا، لاسيما وأن إشراك حزب قومي متشدد في الحياة السياسية وفي المسؤولية، من شأنه التخفيف من حدة خطابه بمفاعيل الدور الذي يؤديه في الحكم.

في البرلمان، ما يعني أن التشكيل يحتاج إلى مساندة أكثر من حزبين أو إلى عدد وفير من الأعضاء المستقلين. وهناك تدبير آخر، وإن كان صعبا، يمكن من خلاله تدبير تفاهم مع طرف حزبي ثالث، يمتنع عن التصويت، عند العرض لنيل الثقة، والتصويت لاعتماد الموازنة؛ في هذه الأثناء يتداول مؤيدو الحزبين الرئيسيين، عبارات نقدية طالت رئيس الحكومة ليو فارديكار ومايكل مارتين زعيم المعارضة، لأنهما لا يزالان يتصرفان كما لو أنهما لم يخسرا أمام «شين فين» ولا يريدان الاتصال بماري لاو ماكونالد رئيسة الحزب الفائز. فالأجدر برزيعي الحزبين الخاسرين - كما يقول المنتقدون - أن يتعرضا للمساءلة أو أن ينسجبا من الحياة السياسية، وليس الاستمرار في تجاهل «شين فين». وكان التركيز في النقد على مايكل مارتين، زعيم حزب «فيانا فيل»، لأنه، كما يقولون، خالف المنطق عندما ركز على خصمين وليس على خصم واحد، عندما حارب في آن واحد، على جبهة «فاين غايل» الحاكم و«شين فين» الصاعد إلى القمة، إذ المنطق يقتضي الحرب على جبهة واحدة لضمان نتائج أفضل.

وفي الحقيقة أطلقت نتائج الانتخابات الأيرلندية نقاشا حول قضايا المشروعية والماخذ المسجلة على حزب «شين فين» ووصمه بالعنف بالنظر إلى دوره في الحرب الأهلية الأيرلندية. وفي هذا السياق استخدم تعبير النفاق في وصف موقف الحزبين الرئيسيين في الحياة السياسية الأيرلندية، إذ استنكر المنتقدون التاريخ كله، وقالوا إن المازق

ورغم أن التطورات الأوروبية، وخاصة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، تؤكد على أن المشهد السياسي الأيرلندي يأخذ منحى جديدا ربما يستمر لسنوات طويلة؛ إلا أن المرشحين اعتبروا ما أحدثته نتائج الانتخابات الأخيرة، يمثل استراحة أيرلندية قصيرة من نظام الثنائية الحزبية.

نتائج الانتخابات الأيرلندية
أطلقت نقاشا حول قضايا المشروعية والماخذ على حزب «شين فين» ووصمه بالعنف نظرا إلى دوره في الحرب الأهلية الأيرلندية

فالملمح التاريخي في هذا التطور، هو أنه للمرة الأولى منذ نحو مئة سنة، لم يفز فيها أحد الحزبين المهيمنين «فيانا فيل» و«فاين غايل» بالعدد الأكبر من الأصوات. بل إن مجموع ما تحصل عليه الحزبان، كان الأكثر انخفاضا في تاريخ الانتخابات الأيرلندية، ورغم ذلك فإن قادة الحزبين، أصروا على استيعاب احتمال تشكيل حكومة ائتلافية مع «شين فين»، وهذه تمثل إحدى العقبان الكبرى أمام تشكيل حكومة أيرلندية جديدة! ومعلوم أن ضمان تمرير أي حكومة، يحتاج إلى تأييد ما لا يقل عن 80 عضو

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

لا تزال عملية تشكيل الحكومة الجديدة في جمهورية أيرلندا، تواجه الكثير من المصاعب الناشئة عن خلفيات تاريخية. فبعد الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثامن من شهر فبراير الجاري، وكان السباق فيها للمرة الأولى، ثلاثيا، بمعنى أن القوى الحزبية المتنافسة أصبحت ثلاثا بعد تقدم فرص الحزب القومي اليساري، «شين فين»، ليصبح منافسا قويا لحزبي الوسط التقليديين «فيانا فيل» و«فاين غايل». فبعد أن حل الرئيس الأيرلندي البرلمان الثاني والثلاثين منذ استقلال البلاد، نزولا عند طلب رئيس الحكومة ليو فارديكار في منتصف ديسمبر 2019؛ جرت العملية الانتخابية في سياقات مختلفة من حيث الشكل والمضمين. إذ فتحت صناديق الاقتراع، للمرة الأولى في عطلة نهاية الأسبوع، وجاءت النتائج بوقائع انقسام القوى الحزبية الثلاث معظم المقاعد الـ 160 في البرلمان، وحقق حزب «شين فين» النسبة الأعلى، بحصوله على 37 مقعدا، وهذه أفضل نتائجه منذ عام 1970. وفي النتائج تراجع حزب «فيانا فيل» للمعارض من موقع التلازم والمساندة للحزب الحاكم، إذ حصل أيضا على عدد المقاعد نفسه الذي حصل عليه «شين فين» وهو 37 مقعدا. أما حزب «فاين غايل» الحاكم، فقد حل في المرتبة الثالثة بحصوله على 35 مقعدا!

تونس في حاجة إلى عقد اجتماعي لا لتعاقد حكومي

وهو الأهم لأن تونس لم يعد لها ترف الفضل ولم يعد لها الحق في الإخفاق، فالسيناريوهات مخيفة وسوداوية.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وهنا يفترض بإلياس الفخفاخ، النظر مليا إلى الخطر المحقق على حكومته وعلى الوضع العام ككل، والقائم في انعدام منسوب الثقة بين مكوناتها وعلى رأسها الكتلة الديمقراطية من جهة وحركة النهضة من جهة ثانية، فالذي أسقط حكومة الحبيب الصيد لم يكن الوضع الإقليمي ولا الدولي بغير ما كانت التجاذبات السياسية داخل حزب نداء تونس، والذي كان يسقط حكومة الشاهد ليس فيتو صندوق النقد الدولي بغير ما هو مدى الانتشاقات الحزبية والسياسية التي ذهبت بحزب نداء تونس إلى هامش التاريخ.

كنا ننتظر من الفخفاخ في خطاب نيل الثقة، تقديم خطاب يكرس هذا التمشي ويحول الوثيقة التعاقدية من سياق الرؤية والاستشراف إلى مجال التكريس والإجراء، ولكن للأسف سقط في ما سقط فيه غيره أي في رفع سقف الطموحات والتصعيد في التطلعات الجماعية، وهذا هو الفرق بين الآمال الوطنية الجماعية والأوهام السياسية الخطابية.

لن نجانب الصواب إن قلنا إن تونس لا تحتاج إلى تعاقد سياسي على شاكلة وثيقة التعاقد - وإن قدمت تصورات محترمة من حيث الشكل والمضمون - بل هي في أمس الحاجة إلى عقد اجتماعي وسياسي كبير وواسع، يضم كافة المنظمات الوطنية والفاعلين السياسيين دون فيتو والمكونات الكبرى للمجتمع المدني في البلاد، ويكون عنوانه حوار وطني جامع وجوهره تفاهم إلزامي على الأولويات والمنهجيات والأفق الزمني لتحقيقها.

ننصرون أن جزءا مما نقول في ذهن الفخفاخ الذي يعرف صعوبة الميدان وإكراهاته، وننصرون أيضا أن جزءا معتبرا من إكراهات المرحلة السياسية والحزبية لم يغب عن ذهنه، فالرجل مطالب لا فقط بإصلاح الاقتصاد وتعافيه، بل بإصلاح ذات الدين بين النهضة وباقي المكونات، وتقليص المسافة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بعد مناوشات قانونية وخطابية لم تخطئها عين المتابعين للمشهد السياسي التونسي.

الإشكال أن كافة الحكومات لم تسقط في امتحان الاستقراء والاستشراف، بغير ما سقطت في استحقات الوسيلة والمنهجية والتي لا بد أن تكون متناسقة مع حقيقة الوضع وإكراهات الداخل الحكومي والخارج الاجتماعي والإقليمي ومن ثمة الدولي، نرجو ألا يعرف الفخفاخ المسار ذاته، لا فقط لأن في فشله فشل لتونس ككل، بل

الأخيرة عن تصور وتمثل للمرحلة المقبلة، فهي في الجوهر تعبير عن غياب نسبي للتمشي الصحيح والمرحلي القادر على تحقيق هذه الأولويات. لن تختلف في قيمة هذه الأولويات والتي تعبر تقريبا عن شبه إجماع لدى النخبة السياسية التونسية، ولن نتباين في أهميتها لإصلاح الوضع التونسي، ولكن يبقى السؤال الأساسي المتلازم مع كافة الحكومات، ما هو التمشي الصحيح لتحقيق هذه الأهداف؟

تونس لا تحتاج إلى تعاقد سياسي، بل تحتاج عقدا اجتماعيا وسياسيا واسعاً يضم كل المنظمات الوطنية والفاعلين السياسيين والمكونات الكبرى للمجتمع المدني

ذلك أن الإشكال الحقيقي الذي صادف كافة الحكومات التونسية، لا يكمن في استقرار الوضع ولا يتمثل في ضبط الأولويات، وإنما يتجسد في تحديد التمشي القادر على تحقيقه وفق جدول زمني محدد، وهو تمش لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والتنمية والتشغيل تقاسمتها، بنسب متفاوتة، كافة الحكومات بغض النظر عن القدرة الاتصالية لرؤسائها من عديها.

أما الأمر الثاني فهو متعلق بسقف الوعود وطبيعة الأولويات المطروحة في خطاب الفخفاخ، ولئن عبرت

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

قد يكون من غير المنطقي تقديم أحكام إطلاقية على السياسة الاتصالية والمأخذ المسجلة على حزب «شين فين» ووصمه بالعنف بالنظر إلى دوره في الحرب الأهلية الأيرلندية. وفي هذا السياق استخدم تعبير النفاق في وصف موقف الحزبين الرئيسيين في الحياة السياسية الأيرلندية، إذ استنكر المنتقدون التاريخ كله، وقالوا إن المازق

تونس لا تحتاج إلى تعاقد سياسي، بل تحتاج عقدا اجتماعيا وسياسيا واسعاً يضم كل المنظمات الوطنية والفاعلين السياسيين والمكونات الكبرى للمجتمع المدني

ذلك أن الإشكال الحقيقي الذي صادف كافة الحكومات التونسية، لا يكمن في استقرار الوضع ولا يتمثل في ضبط الأولويات، وإنما يتجسد في تحديد التمشي القادر على تحقيقه وفق جدول زمني محدد، وهو تمش لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والتنمية والتشغيل تقاسمتها، بنسب متفاوتة، كافة الحكومات بغض النظر عن القدرة الاتصالية لرؤسائها من عديها.

أما الأمر الثاني فهو متعلق بسقف الوعود وطبيعة الأولويات المطروحة في خطاب الفخفاخ، ولئن عبرت

رحيل مبارك وقيمة الرمز لدى الدولة المصرية

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

باستمرارية الدولة، وإنما بتدميرها لإعادة بنائها وفق عقيدتهم التي لا ترى في بلادهم إلا امتدادا لمشروع أكبر. بعد أدائه القسم كرئيس للجمهورية، اتجه الراحل محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان إلى ضريح عبدالناصر في حدائق القبة لوضع باقة زهور عليه، في محاولة لإبداء التقرب من القوات المسلحة، وعندما خرج مرسي ومرافقوه، تخلف عنهم المرشد العام محمد بدیع لينقرض بالضريح، متوجها له بالقول «ها قد عدنا يا عبدالناصر» من باب التشفي وكأنه الجنرال الفرنسي هنري جورو وهو يقول «ها قد عدنا يا صلاح الدين» أمام ضريحه في دمشق أوائل العشرينيات من القرن الماضي، لكن أحد العسكريين المتكلمين بحراسة ضريح عبدالناصر التقط تلك الكلمات ونقلها إلى قيادته. في السادس من أكتوبر 2012، وخلال الاحتفال السنوي بذكرى العجور، أثار مرسي غضب الدولة والشعب المصري، عندما أحضر إلى جانبه قيادات من الجماعة الإرهابية المتورطة في اغتيال الرئيس محمد أنور السادات من بينها طارق الزمر، وكان ذلك كافيا لفهم مسعى الإخوان لاختراق الدولة وتبخيس رموزها.

في 30 يونيو 2013 ثار الشعب المصري ضد حكم الإخوان بعد أن أدرك أن دولته في مهبط الريح، وأن دولة المرشد هي التي باتت تتشكل لتستمر إلى ما لا نهاية، مستندة على تبعيتها لمشروع دولي يعتمد على الفوضى لتكريس وجوده، واضعا في مرمى استهدافه الجيش والأمن والقضاء والقوتين الناعمين؛ الإعلام والثقافة. عندما توفي مبارك الثلاثاء الماضي، أعلنت دول عدة عن حزنها العميق، وتقدمت بتعازيها لمصر والمصريين. ومجرد النظر إلى قائمة تلك الدول يعطينا مجالا لفهم ما يدور حولنا، فهناك من يعترف بمعنى الدولة ويعرف كيف يتعامل معها ومع قيمة رموزها، وهناك من يستهين برمزية الدولة ورجالها وقيمتها وتوابتها.

حادثة وفاة مبارك، أكدت على عراقة وأصالة مصر والمصريين وعلى قدرة الدولة المصرية على أن تكون بحجم الحضارة، وأن تتصرف وفق القيم الأخلاقية بعيدا عن ثقافة الفوضى والتسفي والعدوانية، لتحمي بذلك ثوابتها وتحيل العالم لقراءة جانب من وجدانها الأصيل العميق وتراثها الثري العريق.

عندما شهدت مصر انتفاضة 25 يناير 2011، وأدرك الرئيس مبارك أن المستهدف هو الدولة، تخلى عن الحكم مسلما إياه إلى قيادة الجيش ورفض مغادرة بلاده، وتقدم إلى القضاء بكل احترام، وتفاعل مع القضاة بشفقة في عدالتهم، بينما كانت جماعة الإخوان تؤكد أنه لن يخرج من السجن إلا ميتا. عندما وصل الإخوان إلى الحكم كان أول أهدافهم ضرب الرموز الوطنية، فمشروعهم لا يعترف

التكريم الذي حظي به الرئيس المصري الراحل حسني مبارك بعد وفاته، أكد عراقة وأصالة الدولة المصرية، واحترامها لرموزها، وقدرتها على تحويل ذلك إلى تطبيق بيداغوجي يضع الأجيال الصاعدة في سياق تاريخهم وانتمائهم وقيمتهم الأخلاقية التي تعود في جانب كبير منها إلى الألف السنين، عندما كانت مصر أحد أهم مراكز بدايات الحضارة الإنسانية. وبعث مصر أمس الرئيس مبارك في جنازة عسكرية، تم فيها تقديم أوسمته التي أعيدت إليه بعفو رئاسي في قضية الصور الرئاسية، وعومل الراحل كاحد أبرز قيادات القوات المسلحة المصرية، وأعلن الحداد لثلاثة أيام في كامل أرجاء البلاد، وتعتة الرئاسة ومجلس الوزراء والبرلمان والقيادة العامة للقوات المسلحة ومختلف مؤسسات الدولة، وخصصت وسائل الإعلام المصرية مساحات واسعة لإبداء التقدير لمبارك، متجاوزة كل الاعتبارات التي يمكن أن تحدث أي سجال في مناسبة كهذه، ومنها أحداث عام 2011 التي أطاحت بالنظام آنذاك، والتي أعاد المصريون وضعها في سياق عاصفة الربيع العربي الذي كان يستهدف مفهوم الدولة ومؤسساتها ووطنيتها واستقلالية قراراتها.

في يونيو 1967 تعرضت مصر إلى هزيمة عسكرية مدوية، ردها البعض لسياسات الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، لكن الدولة المصرية لم تتخل عن رمزية الرجل ولا عن رمزية موقعه على رأسها، ودفع بكل قواها من أجل أن يستمر في مركز القيادة، فتم رفض قراره بالاستقالة، والتعديب الثقة فيه، ليقود مسار إخراج البلاد من نكستها، وليعيد بناء القوات المسلحة بما حقق لها نصر أكتوبر 1973.

عندما شهدت مصر انتفاضة 25 يناير 2011، وأدرك الرئيس مبارك أن المستهدف هو الدولة، تخلى عن الحكم مسلما إياه إلى قيادة الجيش ورفض مغادرة بلاده، وتقدم إلى القضاء بكل احترام، وتفاعل مع القضاة بشفقة في عدالتهم، بينما كانت جماعة الإخوان تؤكد أنه لن يخرج من السجن إلا ميتا. عندما وصل الإخوان إلى الحكم كان أول أهدافهم ضرب الرموز الوطنية، فمشروعهم لا يعترف

عندما شهدت مصر انتفاضة 25 يناير 2011، وأدرك الرئيس مبارك أن المستهدف هو الدولة، تخلى عن الحكم مسلما إياه إلى قيادة الجيش ورفض مغادرة بلاده، وتقدم إلى القضاء بكل احترام، وتفاعل مع القضاة بشفقة في عدالتهم، بينما كانت جماعة الإخوان تؤكد أنه لن يخرج من السجن إلا ميتا. عندما وصل الإخوان إلى الحكم كان أول أهدافهم ضرب الرموز الوطنية، فمشروعهم لا يعترف

عندما شهدت مصر انتفاضة 25 يناير 2011، وأدرك الرئيس مبارك أن المستهدف هو الدولة، تخلى عن الحكم مسلما إياه إلى قيادة الجيش ورفض مغادرة بلاده، وتقدم إلى القضاء بكل احترام، وتفاعل مع القضاة بشفقة في عدالتهم، بينما كانت جماعة الإخوان تؤكد أنه لن يخرج من السجن إلا ميتا. عندما وصل الإخوان إلى الحكم كان أول أهدافهم ضرب الرموز الوطنية، فمشروعهم لا يعترف

عندما شهدت مصر انتفاضة 25 يناير 2011، وأدرك الرئيس مبارك أن المستهدف هو الدولة، تخلى عن الحكم مسلما إياه إلى قيادة الجيش ورفض مغادرة بلاده، وتقدم إلى القضاء بكل احترام، وتفاعل مع القضاة بشفقة في عدالتهم، بينما كانت جماعة الإخوان تؤكد أنه لن يخرج من السجن إلا ميتا. عندما وصل الإخوان إلى الحكم كان أول أهدافهم ضرب الرموز الوطنية، فمشروعهم لا يعترف

